ان يستنفد الامين العام كل جهوده» (**الحياة**، ١٣/١/١٩٩٣).

هل تعني حصيلة هذا الكلام رفضاً للمقترحات الداعية للعودة الى مجلس الامن الدولي من جديد؟

جاءت الاجابة، جزئياً، على لسان مصادر اميركية مسؤولة، حين أعلنت رغبة الادارة الاميركية في ايجاد حل لقضية المبعدين الفلسطينيين، وتفادي العودة، مجدداً، الى مجلس الامن الدولي. وأكدت انها تجري اتصالات مع العرب والاسرائيليين لتحديد موعد الجولة الجديدة للمفاوضات الثنائية، وان «ذلك قد ينتظر جولة وزير الخارجية الاميركية، وارن كريستوفر، على الشرق الاوسط» (**المصدر نفسه**، ٢٤/١/١٩٩٣).

ويبدو ان الطلب الاميركي نابع، في الاساس، من الرغبة الاميركية في حل مشكلة المبعدين وتفادي الذهاب الى مجلس الامن لطلب فرض عقوبات على اسرائيل، ومن عدم دفعها عنوة الى ممارسة حق النقض (الفيتو)، الامر الذي قد يؤدي الى مشكلة لها في بداية عهد كلينتون، وبالتالي اتهامها بالازدواجية في التعاطي مع قرارات الامم المتحدة (**انترناشونال هيرالد تريبون**، ٢٥/١/١٩٩٣).

ثمة اعتبار آخر كشف عنه مسؤول كبير في وزارة الخارجية الاسرائيلية، بقوله انه «ليس للاميركيين أي مصلحة في التصويت على عقوبات ضدنا، لأن هذا الامر سيوجه ضربة قاضية لعملية السلام... ان ارادة الابقاء على هذه المفاوضات ستطغى على أي اعتبار آخر» (**جيروزاليم بوست**، ١٢/١/١٩٩٣).

تهمة «الازدواجية»

في هذه الاثناء، أوصى الامين العام للامم المتحدة مجلس الامن الدولي بـ «اتخاذ ما يلزم من تدابير لضمان احترام» اسرائيل قراره الخاص بالمبعدين الفلسطينيين. ويعتبر ذلك المرة الاولى التي يطرح فيها احتمال فرض العقوبات على تل ـ أبيب بموجب البند السابع من ميثاق المنظمة الدولية. فقد أعلن غالي في تقريره الى المجلس «ان رفض اسرائيل ضمان عودة المبعدين الفلسطينيين في شكل آمن وفوري، كما طالب القرار ٧٩٩ يشكّل، في رأيي، تحدياً لسلطة مجلس الامن الدولي». وأشار الى «تهمة الازدواجية»، وتأثيرها في صدقية المجلس، عندما قال في تقريره: «ان ثمة شعوراً متزايداً لدى المجتمع الدولي بأسره، بأن مجلس الامن الدولي، بعدم ضغطه لحمل اسرائيل على الامتثال لقراراته، وآخرها القرار ٧٩٩ لا يعير أهمية متساوية لتنفيذ كل قراراته. وفي هذه الظروف سأكون قد قصّرت في أداء واجبي اذا لم أوصي مجلس الامن الدولي باتخاذ ما يلزم من التدابير لضمان احترام قراره الاجماعي المتضمن في القرار ٧٩٩» (**انترناشونال هيرالد تريبون**، ٢٧/١/١٩٩٣).

كما انطوى تقرير الامين العام على مسألة الحماية الفائقة الاهمية التي طالب بها الفلسطينيون لسنوات، وجاء فيه: «من أجل ادراك خطورة الوضع الذي تناوله قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٧٩٩ ادراكاً تاماً، من المهم ان نذكر ان عملية الابعاد التي نفّذتها الحكومة الاسرائيلية في ١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٢، ما هي الاّ أحدث حلقة في سلسلة انتهاكات اسرائيلية لاتفاقية جنيف الرابعة. وقد تناول مجلس الامن الدولي، مراراً وتكراراً، منذ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧ مسألة سلامة المدنيين الفلسطينيين الذين هم تحت الاحتلال الاسرائيلي، وحمايتهم. لهذا السبب، وفي ضوء الطلبات التي قدّمها الزعماء الفلسطينيون اليّ والى [جيمس] جوثاه و[شيمنايا] غاريخان، في اثناء زياراتهما للمنطقة، أنوي ان أبدأ محادثات مع السلطات الاسرائيلية لاقامة آلية رصد تابعة للأمم المتحدة في الارض المحتلة، كما أُقترح في القرار الرقم ٦٨١ [١٩٩٠]، وسيكون من شأن ذلك ان يطمئن الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي الى ان المجتمع الدولي لم يهمل حاجتهم الى السلامة والحماية، وهي حاجة يجب تلبيتها، بغض النظر عن تقدّم محادثات السلام». وأكد غالي ان «التطورات التي هي موضوع هذا التقرير، تؤكد الحاجة الى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الاوسط. وان هذا الهدف كان، منذ أمد بعيد، وسيظل موضع تركيز جهود الامم المتحدة. وان استمرار الوضع في الارض المحتلة قابل للانفجار يبقى موضع قلق شديد، ويملي على المجتمع الدولي، أكثر فأكثر، ألا يدخر وسعاً في سعيه الى